

كتاب

الجميع مع العالم

« تأليف »

العالم العامل صاحب الصانف المفيدة

في التفسير والشرح والبيان والتأويل

حفظه الله وإدام النفع به

الطبعة الأولى

يطلب هذا الكتاب من إدارة مجلة المنار ومن مكتبته بدمشق
ومن مؤلفه في دمشق الشام وعنه قرشان خلا أحرة البريد

(حقوق الطبع محفوظة)

الطبعة الأولى

كتاب الجرح والتعديل

تأليف العالم العامل صاحب التصانيف المفيدة

﴿ الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ﴾

حفظه الله وادام النفع به

(نشر في مجلة المنار وجمع منها)

يطلب هذا الكتاب من ادارة مجلة المنار ومن مكتبتها بدمشق
ومن مؤلفه في دمشق الشام وثمنه قرشان خلا اجرة البريد

(حقوقي الطبعم محفوظه)

(الطبعة الاولى بطبعة مجلة المنار بدمشق)

سنة ١٣٣٠ هـ ق ١٣٣٠ هـ ق ١٣٣٠ هـ ق ١٣٣٠ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ميزان الجرح والتعديل

هذا بحث جليل ، ومطلب خطير ، طالما جال في النفس التفرغ لكتابة شيء فيه يكون لباب اللباب ، في هذا الباب ، الذي اختلف فيه الناس ، لما غلب التعصب على النفوس ، ونبذوا مشرب كبار المحدثين رواة السنة ، وهذه الامة ، حتى سنحت لي فرصة كتبت فيها ترجمة حافلة للامام البخاري جعلتها منفصلة بتراجم متنوعة كان منها (تخریج البخاري عن رمي بالابتداع) وهم الذين اسميهم « المبدعين » ^(١)

ذكرت ثمة ما يناسب تأليف الترجمة ، ثم رأيت ان المقام يستدعي زيادة بسط واسهاب ، ودرأ شبه واحتمالات اوردها بعض الفقهاء خالف فيها الحقيقة ، فخشيت ان يطول بازادها — في ترجمة البخاري — الكلام ، ويشبه الخروج عن الموضوع ، فافردت ثمة هذا البحث في مقالة خاصة تحيط به من اطرافه ، وترده على انحاء ، وهذا البحث من جملة المباحث العلمية التي نسيها الخلف او أضاعوها ، ولا غرو أن يذهل

(١) بنشدید الدال المفتوحة أي المنسوبين للبدعة وانما آثرنا هذا على تسمية الاكثرين لهم بالمبتدعين لاني لا أرى انهم تعدوا البدعة لانهم مجتهدون يجهلون عن الحق فلو اخطأوه بعد بذل الجهد كانوا مأجورين غير ملومين فلا يليق تسميتهم مبتدعة بل مبدعة كما سيمر بك البرهان عليه

عن الغايات ، من يقصر في البدايات ، ولا حول ولا قوة الا بالله

(منشأ النبز بالابتداع)

من المعروف في سنن الاجتماع ان كل طائفة قوي شأنها ، وكثر سوادها ، لا بد ان يوجد فيها الاصيل والدخيل ، والمعتدل والمتطرف ، والغالي والمتسامح ، وقد وجد بالاستقراء ان صوت الغالي أقوى صدى ، واعظم استجابة - لان التوسط منزلة الاعتدال ، ومن يحرص عليه قليل في كل عصر ومصر ، واما الغلو فشرب الاكثر ، ورغبة السواد الاعظم ، وعليه درجت طوائف الفرق والنحل ، فحاولت الاستئثار بالذكرى ، والتفرد بالدعوى ، ولم تجد سبيلا لاستتباع الناس لها الا الغلو بنفسها ، وذلك بالخط من غيرها ، والايقاع بسواها ، حسب ما تسنح لها القرص ، وتساعد الاقدار ، ان كان بالسنان ، او اللسان

واول من فتح هذا الباب - باب الغلو في اطالة اللسان بالمخالفين - الخوارج ، فأتى قاداتهم عامتهم من باب التكفير - لتستحكم النفرة من غيرهم ، وتقوى رابطة عامتهم بهم ، ثم سرى هذا الداء الى غيرهم ، واصبحت خلافة كل فرقة تكفر غيرها وتفسقه ، او تبده او تضله ، لذلك المعنى نفسه ، حتى فيض الله تعالى من الأئمة من قام في وجه اولئك الغلاة ، وزيف رأيهم ، وعرف لخبار كل فرقة قدرهم ، واقام لسكل منهم ميزان امثالهم

(من شهر الرواية عن المبدعين ، وقاعدة المحققين في ذلك)

كان من اعظم من صدع بالرواية عنهم الامام البخاري رضي الله عنه ، وجزاه عن الاسلام والمسلمين احسن الجزاء ، فخرج عن كل عالم صدوق ثبت من أي فرقة كان ، حتى ولو كان داعية - كصمران بن حطان وداود

ابن الحصين . وملاً مسلم صحيحه من الرواية الشيعة ^(١) فكان الشيخان عليهما الرحمة والرضوان بعملهما هذا قدوة الانصاف ، واسوة الحق ، الذي يجب الجري عليه - لان مجتهد كل فرقة من فرق الاسلام مأجورون اصابوا أو اخطأوا بنص الحديث النبوي

ثم تبع الشيخين على هذا المحققون من بعدهما حتى قال شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : التحقيق ان لا يرد كل مكفر ببدعته - لأن كل طائفة تدعي ان مخالفيها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفر ، فلو اخذ ذلك على الاطلاق لا ستلزم تكفير جميع الطوائف (قال) والمعتد ان الذي ترد روايته من انكر امرا متواترا من الشريعة معلوما من الدين بالضرورة ، واعتقد عكسه . واما من لم يكن كذلك ، او ينضم الى ذلك ضبطه لما يرويه - مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله اهـ

(آفات الجرح الابقاطع)

قال الامام ابن دقيق العيد : أعراض المسلمين حفرة من حفرة النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس : المحدثون والحكام وقال الامام النووي في التقریب وشارحه السيوطي : اخطأ غير واحد من الائمة بجرهم لبعض الثقات بما لا يجرح - كما جرح النسائي احمد بن صالح المصري بقوله : غير ثقة ولا مأمون . وهو ثقة امام حافظ احتج به البخاري وثقة الاكثرون ، قال ابن الصلاح : وذلك لان عين السخط تبدي مساوئها في الباطن بخارج صحيحة ، تهمي عنها بحجاب السخط ، لا ان ذلك يعم منهم تمعنا للقدس مم العلم بجلالته اهـ

وقال الامام ابن دقيق العيد : والوجوه التي تدخل الآفة منها خمسة : (احدها) الهوى والغرض وهو شرها ، وهو في تاريخ المتأخرين كثير . (الثاني) المخالفة في العقائد . (الثالث) الاختلاف بين المتصوفة واهل علم الظاهر (الرابع) الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين - لاشتغالهم بعلوم الأوائل ، وفيها الحق والباطل (الخامس) الاخذ بالتوهم مع عدم الورع . وقد عقد ابن عبد الرؤف بابا لكلام الاقران المتماصرين بعضهم في بعض ، ورأى ان اهل العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح ^(١)

(الوجوه التي يعرف بها ثقة الراوي)

قال السيوطي : قال في الاقتراح : ^(٢) تعرف ثقة الراوي بالتنصيص عليه من روايه ، او ذكره في تاريخ الثقات ، أو تخريج احد الشيخين له في الصحيح ، وان تكلم في بعض من خرج له فلا يلتفت اليه ، او تخريج من اشترط الصحة له ، او من خرج على كتب الشيخين اه فتمت النعمة بتعديل رجال الصحيحين ونبد كل وهم سواه ، وبذلك عرف للرجال فضاهم ، ولأولي العلم قدرهم ، وسن للناس طرح التعصب والتحزب ، والتصافح على الاخوة الايمانية ، وتبادل الآراء والافكار ، واستماع الحكم ومدارك الاستنباط والاجتهاد من ذويها ، على هذا جرى أئمة الحديث ، وقادة الروايات ، الذين جمعوا ماجهوا للدلالة الامة على هدي نبيها وسنة رسولها صلى الله عليه وسلم في اقواله وافعاله ، حتى أصبحت

(١) تدوين السيوطي صفحة ٢٦٢ (٢) كتاب في اصول الحديث للشيخ تقي

الدين بن دقيق العيد (كشف الظنون)

مرجع الفروع والاحكام ، وممول الأئمة الاعلام

{ زيادة إيضاح في حكمة التخرج عن المبدعين وفوائد ذلك }

ان تخرج أئمة السنة ، وحفاظ الهدي النبوي - حديث من نبذوا بالابتداع على طبقاتهم - فيه حكمة بليغة ، وفائدة عظيمة ، ألا وهي النهم بالعلم ، والسعي وراءه والجد في طلبه ، والتنبه لحفظه من الضياع ، وسن نبذ التعصب ، والتشيع والتحزب ، والتقاط الحكمة من أي قائل . قال حافظ المغرب الامام ابن عبد البر في كتاب -امع العلم وفضله في : (باب جامع في الحال التي تنال بها العلم) ما مثاله : وروينا عن علي رحمه الله انه قال في كلام له : العلم ضالة المؤمن ، فخذوه ولو من ايدي المشركين ، ولا يأنف احدكم ان يأخذ الحكمة ممن سمعها منه . وعنه ايضا انه قال : الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في ايدي النمرط اه فأئمة الحديث رأوا ان السنة من الحكمة بل هي الحكمة - في تفسير الامام الشافعي كما اوضح ذلك في رسالته الشهيرة ^(١) في (باب بيان ما فرض الله من اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم) - فلذا عمدوا الى تلقينها من كل ذي علم ، واشتروا العناية بها ان تكون من مسلم عدل صدوق ، ثبت في روايته ، ولم يبالوا بما غمز أو نبز او رمي به ، علما بان المسائل النظرية ، أو التي دخل على اصولها تأويل بنظر المأول هي من المجتهد فيها والمجتهد مأجور اصاب او أخطأ ، فعلى م يتركه الاخذ عن المأجور ، وقد يكون رأيه هو الحق ، ومذهبه هو الادق - ما دام الامر فيه احتمال ولا قاطع ، أو اعترض النهض ما رجعه ظاهرا ... كما يملنه من اعار نظر الانصاف ما أخذ الأئمة

ومداركهم - وقد اوضح جملا من ذلك الامام تقي الدين ابن تيمية في كتابه : (رفع الملام ، عن الاثمة الاعلام ^(١)) فكان أثمة الحديث بهذا - اعني التلقي عن كل عالم ثبت - مثال الانصاف وكبر العقل ، وقدوة كل من يلتمس الحكمة ، ويتطلب العلم ، فجزاهم الله أحسن الجزاء

{ عقوق الخلف بهجر مذهب السلف }

سبق اني قلت في هذا المعنى كلمة في كتابي (نقد النصائح السكافية ^(٢)) بعد ان سبرت رجال من خرج لهم من الشيخان أو أحدهما في صحيحهما - ممن نبز بالابتداع - وهي قولي : فترى من هذا ابن التنازع بالالقياب والتباغض لاجلها الذي احده المتأخرون بين الامة عقوا به ائمتهم وسلفهم - أمثال البخاري ومسلم والامام احمد بن حنبل ، ومن ما تلهم من الراوة الابرار ، وقطعوا به رحم الاخوة الايمانية الذي عقده تعالى في كتابه العزيز ، وجمع تحت لوائه كل من آمن بالله ورسوله ، ولم يفرق بين احد من رسله ، فاذن كل من ذهب الى رأي مخنجا عليه ، ومبرهنا بما غلب على طنه ، بعد نذل قصارى جهده ، وصلاح نيته ، في توخي الحق ، فلا ملام عليه ولا تهريب - لانه مأجور على أي حال ، ولمن قام عنده دليل على خلافه ، وانضحت له الحجة في غيره ، ان يجادله بالتي هي احسن ، ويهديه الى سبيل الرشاد ، مع حفظ الاخوة ، والتضافر على المودة والفتوة : هذا ما قلته ثمة مما يبين انه لو كانت الفرق التي رميت بالابتداع تهجر لمذاهبها ، وتمادى لاجابها ، لما اخرج البخاري ومسلم وامثالهما لامثالهم . نعم ان هؤلاء المبدعين وامثالهم لم يكونوا

معضومين من الخطأ حتى يعدوهم الانتقاد ، ولكن لا يستطيع احد ان يقول : انهم نعمدوا الانحراف عن الحق ، وسكافة الصواب عن سوء نية ، وفساد طوية ، وغاية ما يقال في الانتقاد في بعض آرائهم : انهم اجتهدوا فيه فخطؤا ، وبهذا كان ينتقد على كثير من الاعلام سلفا وخلفا لأن الخطأ من شأن غير المعصوم ، وقد قالوا : المجتهد يخطئ ويصيب : فلا غصاصة ولا عار على المجتهد ان اخطأ في قول أو رأي ، وانما الملام على من ينحرف عن الجادة عامدا متعمدا ، ولا يتصور ذلك في مجتهد ظهر فضله ، وزخر علمه

{ رد القول بمعادة المبدعين }

قدمنا ان رواية الشيخين وغيرهما من المبدعين تنادي بواجب التألف والتعارف ، ونبذ التناكر والتخالف ، وطرح الشنآن والمجادة ، والمعاداة والمضاربة ، لان ذلك انما يكون في المحاربين المحادين ، لا في طوائف . تجمة كاملة الدين ، ومن الاسف ان يغفل عن هذا الحق من غفل ، ويدهش لسماعه المتعصبون والجامدون ، ويحق لهم ان يذعروا لهذا الحق الذي فجأهم . لانه مات منذ قضي عصر الرواية والرواة ، وانقضى زمن المحدثين والحفاظ ، ودال الامر بعد الاخبار النبوية للآراء والااقوال ، وصار الحق . بعد ان كانت الرجال تعرف به . يعرف بالرجال ، واصبح مشرب أمثال البخاري وغيره نسيا منسيا ، ونشر لواء التعادي والتباغض في الامة وكان مطويا ، وسبب على الامة من التفرق والانقسام ، ما اورثها الضعف والانقسام ، فبعد ان كان التسامح في التلقي عن الحكماء والنفعلاء من اي طبقة . ركنا ركنينا في مضاربة الاسلام ، خافه التخاذل

والتدابير والتعصب والملام ، ولم يكف ذلك حتى ادعى انه من الدين ،
مع ان الدين يأمر بالتآخي وببذ التفريق في محكم كتابه المبين
(ومن العجب) ان يقول قائل : لا يلزم من الرواية عنهم عدم
معاداتهم ، اي يجوز ان يروي عن راوٍ ، مع التدين بمعاداتنا له ،
وبعضنا اياه !

(فنجيب عنه) باننا لانعرف من قال ذلك من السلف ، ولا من
ذهب اليه من الأئمة ، والرواية يراد بها هنا تلقي اقوال النبي صلى الله عليه
وسلم وسنته وهديه وتشريعها واقضيته ، وقناويه وشماله ، لتخذ ديناً يداين
الله به ، وشريعة يقضي بها في التنازع ، ومرجعات تحمل به المشكلات ، فهل
يناقى ذلك عمن يجب علينا معاداته في الدين ؟ وكيف يتصور ان تأخذ
الدين عمن نرى انه عدو للدين ؟؟ سبحانه الله ما هذا التناقض ، ان من
يأمرك الدين بأن تعاديه لا يباح لك ان تأخذ دينك وشريعتك وعقيدتك
عنه ، ومن المسلم بأن هذا الراوي أداه اجتهداه الى مارأى ، ومن أداه
اجتهداه الى مارأى كيف يعادى ، وقد بذل قصارى جهده ، وليس قصده
الا الحق ، والتقرب الى الله سبحانه وتعالى ، وكيف يعادى من اثبت له
الشارع الاجر ولو كان مخطئاً ، وانما يعادى الآثم لا المجور

(رد القول بتفسيق المبدعين)

اغرب من ذلك قول البعض بتفسيق من يبدعه ، وان بلغ ذروة
الاجتهاد ، واصبح معذوراً لا ملام عليه عند الله والملائكة والنبين ، لا بل

تقد تفضل عليه الشارع بالاجر . ومتى عهد تفسيق مجتهد اذا اخطأ في المسائل الاجتهادية ؟ وهل يمكن لمثل البخاري — وهو ماهو في نقد الرجال — ان يضم الى صحيحه من مجتهدي الفرق من كان فاسقا ليصبح بجانب من كتابه مرويا للفسقة وقد جمعه ليجمعه بينه وبين ربه ؟ وهل يعقل ان يجعل رواية الفاسق حجة عند المولى ؟ هذا ما يلزم من تفسيق من يفسق من الرواة فليحكم المتعصب النظر ، وليندبر في المآل ، قبل ان يأخذ في المقال .

نعم ذهبت طائفة الى تفسيق من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد كما نقله الامام ابن حزم في كتابه الفصل ^(١) الا انه قول مردود ولذا قال الامام ابن حزم رضي الله عنه : وذهبت طائفة الى انه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد او فتيا ، وان كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى انه الحق فانه مأجور على كل حال : ان اصاب الحق فاجران ، وان اخطأ فأجر واحد . قال : وهذا قول ابن ابي ليلى وابي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي رضي الله عن جميعهم ، وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم ، لانعلم منهم في ذلك خلافاً أصلاً اه كلامه

فأين هذا من التسرع في التفسيق ، ونقله من قاله من المتأخرين المقلدين ، الذين ليسوا بأئمة متبوعين ، ولا قولهم حجة في الدين ، ولا استندوا الى دليل أو برهان (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين)

{ خطر النبز بالفسق ، ومعنى الفسق }

ان النبز بالفسق ليس بالامر السهل ، لان الفسق كثيرا ما جاء في القرآن الكريم مقابلا للايمان - كآية : (افمن كان مؤمنا مكن كان فاسقا) وامثالها ، ولذا قيل بان عطف قوله تعالى « والفاسق » على قوله « والكافر » عطف تفسيري - في آية : (وكره اليكم الكفر والفاسق) وان احتمل أن يكون غيره اشارة الى نوع آخر ، الا ان النظائر والاشباه في موارده في التنزيل ، تدل على انه عطف تفسيري ، وهب انه كان غير الكفر فهو شيء قريب منه ، ونوع انزل منه بدرجة ، وناهيك به . واليك ما قاله فيه أئمة اللغة وفلاسفتها . قال الجوهرى في (الصحاح) : فسق الرجل خفر ، وفسق عن امر ربه - أي خرج : وفي المصباح : فسق فسوقا : خرج عن الطاعة ، والاسم الفسق ، ويقال اصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد يقال : فسقت الرطبة - اذا خرجت من قشرها وفي القاموس : الفسق الترك لامر الله ، والعصيان ، والخروج عن طريق الحق ، أو هو الفجور - كالفسوق (وقال الامام الراغب الاصفهاني في مفرداته) : فسق فلان : خرج عن حجر الشرع ، وذلك من قولهم فسق الرطب - اذا خرج عن قشره . وهو اعم من الكفر (قال) : والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير ، لكن تعورف فيما كان كثيرا ، واكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ، ثم اخل بجميع احكامه او ببعضه . واذا قيل للكافر الاصلي فاسق - فلانه اخل بحكم ما الزمه العقل واقتضته الفطرة ، (الى ان قال) فالفاسق اعم من الكافر اه

وقال الامام محمد بن مرتضى اليماني في كتابه (اثير الحق) في (فصل في الفسق) مانصه : واما العرف المتأخر : فالفسق يختص بالكبيرة من المعاصي مما ليس بكفر ، والفسق يختص بمرتكباتها

فانت ترى من هذا كله ان الفسق مدلوله الكبائر والمعاصي العظام لانه دائر بين الكفر وما يقرب منه ، واذا كان هذا مدلوله الشرعي ، ومعناه العرفي ، فكيف يجوز ان يوصف به عالم ثبت ثقته من ذوي الالباب وأولي الاجتهاد لجرد انه اداه اجتهاده الى رأي يخالف غيره مع انه لم يقصد الا الحق ، ولم يتوخ الا ما رآه الاوفق ، اذ لم يأل جهدا في اهتنامه بما يراه الصواب ، وان كان في نظر غيره على خلاف ذلك ، اذ هذا من لوازم المسائل النظرية ، ومتى عهد ان يفسق المخالف فيها أو يضل ، لاجرم انه بدعة قبيحة ، وجناية في الدين كبيرة

وقد قال كثير من ائمة التفسير في قوله تعالى : (ولا تنازوا بالآلقاب) هو قول الرجل للرجل : يافسق ، رواه ابن جرير عن مجاهد وعكرمة . وقال قتادة : يقول تعالى . لا تقل لآخيك المسلم ذاك فاسق ، ذاك منافق ، نهى الله المسلم عن ذلك ، وقدم فيه . وقال ابن زيد : هو تسميته بالاعمال السيئة - بعد الاسلام - زان فاسق (ثم قال ابن جرير) : والتناز بالآلقاب هو دعاء المرء صاحبه بما يكرهه من اسم او صفة ، وعم الله بنهيه ذلك ، ولم يخص به بعض الآلقاب دون بعض ، فغير جائز لاحد المسلمين ان ينز اخاه باسم يكرهه ، أو صفة يكرهها (ثم قال) : وقوله تعالى : (ومن لم يتب فاولئك هم الظالمون) - اي ومن لم يتب من نزه اخاه بما نهى الله عن نزهه من الآلقاب ، او لمزه اياه

او سخريته منه ، فاولئك هم الذين ظلموا انفسهم فأكسبوها عقاب الله
بركوبهم ما نهام عنه . ولما لم يكن عند من يرمي اخاه بالفسق الا الظن
جاء النهي عن سوء الظن اثر تلك الآية في قوله تعالى : (يا ايها الذين
آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ، ولا نجسسوا ولا
يغتب بعضكم بعضاً ، أجب أحداً . كم ان يأكل لحم اخيه ميتاً ؟ فكرهتموه .
واتقوا الله ، ان الله تواب رحيم) ولما كان الرمي بالفسق مدعاة لفرق
القلوب واثارة الشحناء ، على عكس حكمة الله تعالى في خلقه الخلق للتعارف
والتآلف ، جاء ذلك على اثر ما تقدم بقوله سبحانه : (يا ايها الناس انا
خلقناكم من ذكر وانثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ، ان اكرمكم
عند الله اتقاكم ، ان الله عليم خبير) فليتدبر المتقي هذه الآيات السريعة
وليقتف عند اوامرها وزواجرها ، وليعتبر وليستعبر . قال السيد الطباطبائي
في المفاتيح ^(١) : الفسق ان يتحقق بفعل المعصية المخصوصة - مع العلم بكونها
معصية ، أما مع عدمه ، بل مع اعتقاد انه طاعة ، بل من امهات الطاعات
فلا . والامر في المخالف للعق كذا - لانه لا ينقد المعصية ، بل
يزعم ان اعتقاده من اهم الطاعات سواء كان اعتقاده صادرا عن نظر
أو تقليد ، ومع ذلك لا يتحقق الفسق ، وانما ينفي ذلك ممن ينادي الحق -
مع علمه به ، وهذا لا يكاد يتفق ، وان توهمه من لا علم له الله

فترى من العجب بعد ما ذكرناه ان يوسم بالفسق من لا يجبل
وسمه به - لان معناه لا ينطبق عليه بوجه ما ، على انه ورد نسبية رواه

{١} في اللؤلؤ عن هذا السيد الامام الكبير رحمه الله حجة على معصية الامامية

في تسميتهم محالهم أيضا

الحديث خلفاء فيما رواه الطبراني والخطيب وابن النجار وغيرهم عن علي مرفوعا « اللهم ارحم خلفائي الذين يأتون من بعدي ، يروون احاديثي وسنتي ، ويعلمونها الناس »

اذا علمت هذا فماذا يقال في هؤلاء المفسقين؟ أجهلوا المعنى العرفي للفسق أم تجاهلوا؟ أم اجتهدوا فادام اجتهدهم أم قلدوا؟ لا غرو انهم جهلوا وقلدوا ، وباليقينهم قلدوا اماما متبوعا ، بل قلدوا أواخر المقلة الجامدة المتعصبة . ولو نظروا في تراجم الرجال ، وتدبروا سيرة كثير من اولئك المبدعين الابطال ، لعلموا ان رميهم بالفسق يكاد ان يهتز له العرش . خذ لك مثلا من شيوخ المعتزلة عمرو بن عبيد ، وانظر في ترجمته الى زهده وتقواه . قال الذهبي في الميزان : وقد كان المنصور الخليفة العباسي الشهير يخضع لزهده عمرو وعبادته يقول شعرا :

(كلكم يطلب صيد غير عمرو بن عبيد)

وذكر ابن قتبية في (المعارف) ان المنصور رثي عمرو بن عبيد فقال شعرا :

صلى الاله عليك من متوسد قبرا صررت به على صرمان

قبرا نضمن مؤمنا متحنفا صدق الاله ودان بالقرآن

لو ان هذا الدهر ابقى صالحا ابني لنا حقا ابا عثمان

هذا هو التوثيق - اعني توثيق الملوك - لان كلام الملوك لوك الكلام .

وما غمز به فكله - ان انصفت - من عصبية المذهب ، والجمود في التعصب

نحن لا نقول هذا تحزبا للمعتزلة او لغيرهم مما د الله فاننا في الرأي

مستقلون ، ولسنا بمتحيزين ولا متحيزين ، ولكن هو الحق والانصاف ،

وما قولك في قوم يرون مرتكب الكبيرة كافرا او مغلدا في النار؟

اليس في هذا نهاية التعظيم للدين ، وغاية الابتعاد عن المعاصي ، والإشعار بامتلاء القلب من خشية الله بما يزرع عن الكذب والافتراء ؟ بلى وألف بلى ! فاني باستجيز عامل بعد ذلك تفسيقهم وهم على ما رأيت من التمسك بدين الله ، والتصلب في المحافظة على حدوده ، فتدبر وانصف ، على ان خبر الفاسق مرغوب عنه في نظر العقل ، ساقط الاحتجاج به في اصول الشرع ، ولذا امرنا بان نبينه ولا نروي عليه باديء بدء ، فكيف يحكم صاحبه في السنة والاحكام ؟

قال الامام الحجة مسلم - في مقدمة صحيحه في باب وجوب الرواية عن الثقات ، وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - ما مثله : اعلم وفنك الله ان الواجب على كل احد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين - ان لا يروي منها الا ما عرف صحه مخارجه ، والستارة في ناقله ، وان يتي منها ما كان عن أهل التهم ، والمعاندين من أهل البدع ^(١) (قال) والدليل على ان الذي قلنا من هذا هو الارم دون ما خالفه قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بباء فنديوا ان نصيبوا فوما بجهالة ، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) وقال (واشهدوا ذوي عدل منكم) قال : فدل بما ذكرنا من هذه الآي أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول ، وان شهادة

(١) من هنا يعلم ان رواية الصحيحين المتكلم فيهم لا يوصفون بالابتداع - لان مسلما رحمه الله اوجب ان لا يروي عن مبتدع ، فبالا ولي البخاري - لان شرطه ادق ، ولذلك قلت في عنوان المقالة (المبدعون) اسلاما بان خصوهم لقبهم بالمبتدعة ، والافهم مجتهدون والمجاهدون وان اخطأ لا يوصفون بالابتداع - كما اسلفناه ، ونبسطة الآن اه منه

غير العدل مردود. والخبر ان فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه ، فقد يجتمعان في اعظم معانيها - اذ كال خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم ، كما ان شهادته مردودة عند مجرمهم . ثم روى عن الامام قال بلغ ايوب اني آتي عمرا^(١) ، فاقبل علي يوما فقال : ارأيت رجلا لا تأمنه على دينه ، فكيف تأمنه على الحديث . فدل ذلك على ان من ائتمنه الشيخان على الحديث ، فقد ائتموه على الدين ، ومن ائتمن علي الدين فليس فاسقا ولا مبتدعا (ثم قال الامام مسلم) وانما أئتموا - يعني العلماء - انفسهم الكشف عن معايير رواة الحديث وناقلي الاخبار وافنوا بذلك حين سئلوا - لما فيه من عظيم الخطر اذا الأخبار في امر الدين انما تأتي بتحليل او تحريم ، او امر ، او نهى ، او ترغيب ، او تهيب ، فاذا كان الراوي لها ليس بمعدن المصدق والامانة ، ثم اقدم على الرواية عنه من قد عرفه ، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان انما بفعله ذلك ، غاشا لعوام المسلمين ، اذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الاخبار ان يستعملها ، او يستعمل بعضها ، ولعابها او اكثرها الكاذب لا أصل لها ، مع ان الاخبار الصحاح من رواية الثقات واهل القناعة اكثر من ان يضطر الى نقل من ليس بثقة ولا متنع اه

فهل بعد هذا يجوز غمز بعض من روى لهم الشيخان من اولئك الاعلام المبدعين ؟ لاجرم انه لا امر مّا عني البخاري ومسلم بالتحريم عنهم ، واخذ السنة منهم ، وتبليغها للأمة ، وجعلها حجة بينه وبين ربه .

(١) هو عمرو بن عبيد المتقدم وكلام ايوب فيه من كلام المعاصرين بعضهم في بعض وهو جاروح كما به عليه ابن عبد البر في كتاب جامع العلم

وما ذاك الا اجلالا لفضاهم ، وانصافا لقدرهم
انظر كيف يتحمل مثل البخاري عن اعلام الشيعة ، والمعتزلة ،
والمرجئة ، والخوارج ، ويحمل حديثهم حجة ، ومرويهم سنة ، ويفخر
بذكر اسمائهم في اسانيده ، ويخلد لهم اجل الذكر ، في اشرف مصنف .
انظر هذا وقابل بينه وبين جهود المتأخرين ، ورميهم علماء الفرق بالفسق
والابتداع والضلال ، وتهجرهم لعلومهم ، وصدد الناس عنهم ، حتى فات
الناس - وأسما - علم جم ، وخير كثير ، ولئن دون ما دون من معارفهم ،
فما بقي من فوائدهم في خزائن صدورهم مما كان يستنار بالاخذ عنهم ،
وينال بمجالسهم = اوسم واوفر ، اقليل في جهود هؤلاء على ما ذكر
عقوق لسلفهم الصالح ؟ بلى ! وما يضررون الا انفسهم لو كانوا يشعرون ،
بما ذكرناه اسنان لك الخطأ في نبر رواة الصحيح بالفسق والابتداع ،
وانه نعصب يجب التنبيه له ، والحذر منه . نحن انما نصدع بهذا - تفقها
من مشرب البخاري ومذهبه ، وموافقه له في رأيه الذي لا نشك في انه
الصواب الذي تدعو اليه الاخوة الايمانسة ، والانصاف مع كل راوٍ
مجتهد من هذه الامة لا يروم الا الحق ، ولا يسعى الا اليه ، ولا يتحمل
الأذى والاضطهاد الا لاجله - اذ لم يصب من رأيه وما دعا اليه لادنيا
ولا جاهها ، ولا ماسكا ، فأبي دليل ادل على حسن نيته من هذا ؟ وبالجملة
قسمية المتفهمة بمض الرواة فسنة جهل بما قاله الاصوليون من أن
الفاصول مردود الشهادة والرواية^(١) ومن قبل الشيخان وغيرهما خبره

(١) المنتقى جبر (١) صفحة (١٥٨)

وحكموه في السنة ، واخذوا عنه ، فهل يكون فاسقا؟ على ان اجماعهم على تلقي الصحيحين بالقبول موجب لتعديل رواتهما جميعا - لان التلقي بالقبول فرع صحة الحديث ، وهو انما يكون من صحة سنده ، وهو من عدالة رجاله وتوثيقهم . ولذا قالوا فيمن خرج له الشيخان : جاز القنطرة . بمعنى انه لا يلتفت الى ما غمز فيه . وبالجملة فسررب المحدثين في السامع ونبد التعصب هو الذي تقتضيه الاصول ، ونقبلة العقول ، وما احديث من النيز بالنسوق للبعض فلا سند له - لان دعوى فسق الانسان انما يكون بآتيانه ما فسقه الشارع به ، ونص عليه كتاب او سنة نصا قاطعا لا يحتمل التأويل ، واما مسائل الاجتهاد فلا يصح ذلك فيها بوجه من الوجوه والحاصل ان لاتفسير ولا تضليل ، مع الاجتهاد والتأويل ، وان كان ليس كل اجتهاد صوابا ، ولا كل تأويل مقبولا ، ولكن كلامنا في ذات المجتهد والمأول

فن لم يأل جهدا فلا ملام عليه ولا كلام ، لا بل يتحمل منه الدين ، ويتلقى عنه الهدي النبوي ، ويحكم في السنة ، على هذا جرى البخاري ومسلم وغيرهما من اقطاب الحديث والاثار ، وهو الصواب ، بلا ارتياب . وقد نقل الغزالي في المستصفى ^(١) عن الشافعي انه قال : نقبل شهادة أهل الاهواء الا الخطائية من الرافضة ، لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم في المذهب (ثم قال) ويدل على مذهب الشافعي قبول الصحابة قول الخوارج في الاخبار والشهادة ، وكانوا فسفه متأولين ، وعلى قبول ذلك درج التابعون - لانهم متورعون عن الكذب ، جاهلون بالفسق اه

فترى من هذا ان الصحابة قبلوا خبرهم ، وما ضرهم تسمية الفقهاء لهم بالفسقة ، لانه فسق بمعنى مخالفة غيرهم ، وهذا الاطلاق اصطلاحى للفقهاء ، وربما رجع الخلاف - في تسمية اولئك فسادا - لفظيا ، والا فيستحيل ارادة الفسق الحقيقي المانع للشهادة والرواية - كما قدمنا - ومعلوم انه لا يكون مذهب حجة على مذهب ، ولا عرف برهانا على عرف ، وانما الحجج والبرهان قواطع الكتاب والسنة . ولما كان البحث المذكور في غاية من الدقة ، ترى الكلام في مطولات الاصول مضطربا متشعبا الاقوال ، حتى اختلفوا لذلك في ماهية العدالة وبقر مذهب المحدثين فيها قول بعض اهل العراق : العدالة عبارة عن اظهار الاسلام فقط - مع سلامته عن فسق ظاهر اه

(جواب شبهة)

رب فائل يقول : كيف لا يفسق هؤلاء وقد خالفوا بتأويلهم النصوص من الكتاب والسنة ، فنقول : قدمنا ما يمنع تسميتهم فسقة شرعا ولغة ، ولذا جاء في مسلم الثبوت - من كتب الاصول - ما مثاله : لك ان تمنع كون المتدين من اهل القبلة فاسقا بالعرف المنفرد الذي عليه القرآن الكريم - وهو شموله للكافر والمؤمن المرتكب الكبير اه وقال حجة الاسلام الغزالي في الاحياء : مهما اعترضت على القدرى في قوله « الشريليس من الله » اعترض عليك القدرى ايضا في قولك « الشر من الله » وكذلك في قولك « ان الله يرى » وفي سائر المسائل ، اذ المبتدع محق عند نفسه ، والمحق مبتدع عند المبتدع ، وكل يدعي انه محق وينكر كونه مبتدعا اه

وبالجملة فهم مخائفون بنظر غيرهم ، وأما عند انفسهم فغيرهم هو المخالف
وهم الموافقون ، وحاشا المؤمن عالم ان يخالف كتابا او سنة عامدا متعمدا ،
فهم مجتهدون مشابون اذ لم يألوا جهدا فيما ذهبوا اليه ، وان كنت لا تقول
به وترى الحجة فيما انت عليه ، على ان ما لسميه انت اصاهم يرويه ظاهرا ،
اذ دعوى نصبت الشيء ليس بالامر اليسير — لان النص هو القاطع
في معناه ، المقيد لليقين في خواجه ، وهذا انما يكون في محكمات الدين ،
واصوله التي لم يختلف فيها الفرق كلها ، وأما ما عداها فكأها ظواهر ، وقد
يراها البعض باجتهاده نصا ، وليس اجتهاد مجتهد بفاض على اجتهاد آخر .
وعلى من يريد تحقيق هذا ان يراجع مطولات الخلاف ، ويطالع ما حد
المجتهدين ، ومن انفع ما الف في هذا الباب كتاب (رفع الملام ، عن
الاثمة الاعلام) لشيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله فإنه جدير لو كان
في الصبن ان يرحل اليه ، وان بعض بالتواجد عليه ، فرحم الله من اقام
المعاذير للائمة ، وعلم ان سعيهم انما هو الى الحق والهدى — كما اسلفنا —
وبالله التوفيق

(جواب شبهة اخرى)

يزعم بعضهم بأنه : يحتمل ان يكون الراوي يحمل عن المبدع قبل
تمذهبه بذلك المذهب ، وهذا جهل بمذاهب الرواة ، ومتارب الرجال ،
فان كل من الف في نقد الرجال لم يذكر في المشاهير منهم انه كان
على مذهب كذا ، او ان الحافظ الفلاني يحمل عن فلان قبل تمذهبه
بمذهب كذا ، ومثل هـذا انما يؤخذ عن النقلة الاثبات كالمصنفين في
احوال الرجال ، ولا يمكن الاجتهاد فيه بحال من الاحوال ، ولذا تراهم

يقولون في ترجمة الراوي : كان خارجيا . ونحو ذلك قولوا واحدا .
وحبذا ان يكون ما ذكره مأثورا عن امام مؤرخ مشهور . واما القول
بالاحتمال ، فاذا فتح اورث الاضمحلال ، لكل ما يعول عليه في
الاستدلال ، - ومثل ذلك ما يقال : يحتمل ان يكون روى عنه وهو غير
عالم بما هو عليه من فساد العفيدة فهذا يزبدعما فدمنا من الجهل بمذاهب
الرواة تجهيل أئمة الحديث ، ووصفهم بما هم برآء منه من الغباوة والبلاهة ،
وانهم يتحملون عمن لا يعرفون مذهبه ولا مشربه ، وانهم كخاطب ليل ،
نعوذ بالله من ذلك . وأي عاقل يجراً على مثل ذلك في البخاري صاحب
التاريخ في الرجال ؟ بل من دونه من ارباب السنن وغيرهم ممن تكلم في
الجرح والتعديل ، وميز بن صحيح الحديث وضعيفه - لثقة رجاله أو
ضعفهم . وهل بعقل في صحاح ، وسنن ، ومسانيد ، وموطآت ، عليها
مدار أدلة الاحكام ، وحجج الفروع ، صنفت على الاسانيد الموعومة
والمكررة بالاسماء والسكنى والالقب = ان يكون جامعوها لا يدرون
مشرب رجالها ولا ما يتحملونه - مع ان العامي والامي نراه اذا خدم
عالما لا يخفى عليه مشربه ومذهبه ورأيه وفكره . فكيف بعالم مؤلف ،
لا بل بامام مجتهد يستنبط الاحكام من الاحاديث ويترجم عليها ، ويزاحم
من تقدمه من الأئمة في التخريج والرد والاستدراك والنفرع والتأصيل ،
الا يدري مذهب رجال اسناده ونحلتهم - وهم عمدته في الاستدلال ،
وركنه في الاحتجاج ؟ بل 'تم بلى' وهو اجلى من ان يرهن عليه ، او
يرد على من كابر فيه . ولقد كان علم الجرح والتعديل ، ومعرفة طبقات
الرجال وتراجهم من اوائل ما يدرسه طلاب الحديث ومريدو التحمل

عن الحفاظ ، ولكن من اين يدري ابناء هذا الجيل ، ما كان عليه السلف من فنون التحصيل ، وقد اندرست تلك العلوم ، ولم يبق منها ولا الرسوم ، فاننا لله وانا اليه راجعون

وأما قول بعضهم : فكيف يستدل باخراج الشيخين على عدم جواز المباداة - مع قيام هذه الاحتمالات ، وكيف يسوغ للانسان ان ينسك بالمحتمل الذي لا تقوم به حجة ، فقد علمت سقوط هذه الاحتمالات ، وانها اشبه بالالوهام والخيالات ، والتلاعب في الحقائق الواضحات . والمحتمل الذي تقوم به حجة هو الذي يتطرق اليه احتمال معقول ، أو تأويل مقبول ، جار على قوانين التأويلات ، والاوجه المعروفة في نظائره . واما احتمال في مقابلة حقيقة ثابتة ، وأمر واضح ، فلا يقال له احتمال ، وانما هو تلاعب وهوس خيال ، يقول أئمة الجرح والتعديل في كتبهم عن راو - من خرج له الشيخان أو احدهما - انه شيعي ، أو خارجي ، أو فدرسي ، أو مرجئي ، ثم يأتي من يريد ان ينقض هذا بالاحتمال ، وهو لم يضرب في هذا الفن بسهم ، ولا يمكن ان يرجع اليه في رأي ولا علم ، كيف لا وقد اجتمعوا على الرجوع الى أئمة الفن في هذا الباب ، لانه أمر لم يبق فيه مجال ولا نظر ولا احتمال ، وهذا من البديهييات الغنية عن الحجة والبرهان

(رفع وهم في عبارة للبخاري)

وأما زعم ان قول البخاري في جزء رفع اليدين : « كان زائدة لا يحدث الا أهل السنة اقتداء بالسلف » : يخالف ما استنبطناه - فمجيئ جداً لانه لا شاهد فيه ، ولا يناسب بحثنا حتى يخالفه ، لان زائدة رحمه الله كان

يتمتع عن تحديث غير أهل السنة - أي إسماعهم الحديث وافرأهم إياه -
 وذلك في التلاميذ منهم والمبتدئين في طلب الحديث الذين يبعون التلقي
 والسماع - وقد اتهموا إلى غير مذهب أهل السنة ، فكان زائدة يجافي
 تحديثهم اقتداء بمن رآه من سلفه كذلك ، ولا منازعة في الوجدانيات ،
 ولا يكلف المرء ما لا يطيقه ، فمن كانت نفسه لا تحب إسماع من كان كذلك ،
 فله الخيرة ولا جناح عليه في ترك الإسماع ، لا سيما للتلاميذ لم يأهلوا بعد
 للنظر والوقوف على التحقيق ، فمثلهم إنما يكون مقلداً لا مجتهداً . وأما
 حفاظ شيوخ ، ذوو علم ورسوخ ، أو نوا من العلم والفضل ما أهلهم لتحمل
 عنهم ، والاستفادة من علمهم ، بحيث طارت شهرتهم ، وتفوقوا على غيرهم ،
 فلا دخل لكلام زائدة فيهم ، ولا يشملهم مشربيه ، وهكذا نحن نقول :
 لا ينبغي لاستاذ أن يشرح صدره لتلاميذ اغرار ، اتحلوا غير ما يراه الحق
 بدون نظر أو فكر ، بل تقليداً أو اتباعاً لكل ناعق

وأما من بلغ مرتبة الرسوخ والافادة ، وكان على جانب عظيم من
 العلم ، وانحل ما التحل عن اجتهاد ونظر ، فلا يرئب أحد في العناية بالاخت
 عنه ، والتلقي منه ، كما فعل الأئمة أمثال البخاري وأشياخه ، فكلام زائدة
 من وادٍ ، وما نقوله من وادٍ آخر . وهكذا يقال فيمن حكى عنهم من
 المرجئة من أهل بلخ ، وأما قوله . ولقد رأينا غير واحد من أهل العلم
 يستتيبون أهل الخلاف ، والاخرجهم من مجالسهم ، فهو يعني به من ذكرناه
 من التلاميذ لقوله « والاخرجهم » وهل يخرج الا المتعلم الضعيف في
 العلم والفهم ، المنطلق على ما ليس له بأهل ؛ وشتان بين من يخرج من مجلس
 الحديث من أهل الخلاف وبين من ير حل إليه ويحمل عنه منهم - كرجال

الشيخين وغيرهما من هؤلاء ، ولو اطراد الابتعاد عن هؤلاء أو إبعادهم لما تلقى عنهم امتثال الشيخين ، وخلد اسماءهم ومرويتهم في أصبح الكتب بعد التنزيل الكريم . وقد يكون مراد البخاري بأهل الخلاف أهل الرأي جموداً ونقليداً المؤثرين آراء الفقهاء على صحيح السنة ... لأن كتابه المذكور وهو « جزء رفع اليدين » في مناقشة أهل الرأي وحججهم بصحيح السنة على رأيهم . وقد تجافى أرباب الصحاح الرواية عن أهل الرأي (١) فلا تكاد تجد اسماً لهم في سند من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن ، وإن كنت أعثُ ذلك في البعض تعصبا ، ادبرى المنصف عند هذا البعض من العلم والفقهاء ما يجدر أن يتحمل عنه ، ويستفاد من عقله وعلمه ، وليكن لسكل دولة من دول العلم سلطة وعصبة ذات عصبية ، نسعى في القضاء على من لا يوافقها ولا يقلدها في جميع مآتيها ، ونسعمل في سبيل ذلك كل ما قدر لها من مستطاعها ، كما عرف ذلك من سبر طبقات دول العلم ، ومظاهر مآلوتيته من سلطان وقوة . ولقد وجد لبعض المحدثين تراجم لأئمة أهل الرأي ينجل المرء من قرائتها فضلا عن تدوينها ، وما السبب إلا تخالف المشرع على توهم النخالف ، ورفض النظر في المآخذ والمدارك ، التي قد

(١) كالامام أبي يوسف والامام محمد بن الحسن فقد لينهما أهل الحديث - كما ترى في بران الاعتدال ، واممري لم ينصفوهما وما البحران الزاخران ، وآثارها تشهد بسعة علمهما ونجرتها ، بل بتقدمهما على كثير من الحفاظ . وناهيك كتاب الخراج لأبي يوسف وموطأ الامام محمد . نعم كان جامع السنة عن طوف البلاد ، واشتهر بالحفظ ، والنحوص بعلم السنة وحججها ، وعلماء الرأي لم يشتهروا بذلك لاسيما وقد اشيع عنهم انهم يكتفون الرأي في الاثر ، وإن كان لهم مرويات مسندة معروفة ، رضي الله عن الجميع ، وحشرنا وياهم مع الذين انعم الله عليهم

يكون معهم الحق في الذهاب إليها، فإن الحق يستحيل أن يكون وفقاً على فئة معينة دون غيرها، والمنصف من دقق في المدارك غاب عنه التدقيق ثم حكم بعد.

ومما نعدّه تعصباً ما حكاه الامام البخاري في «جزء رفع اليدين» المذكور من اخراج أهل الخلاف من مجالس الحديث حتى يستأبوا، وحمل قاضي مكة سليمان بن حرب على الحاجر على بعض علماء الرأي من الفتوى، وما ذلك إلا من سيطرة دولة الأتريين وقتئذ، وفيامهم بالشديد ضد غيرهم، وبعد التسامح الذي كان عليه الصحابة والتابعون في أن يفتي كل بما يراه بعد بذل جهده في المسألة دون تعنيف أو اضطهاد - لا جرم أن سنة كل قوم - آنسوا من انفسهم قوه وساطاناً - أن يستعملوا لبث مذهبهم ونشره هيمنة الحاكم وسيطرته، ولا سيما إذا كان منهم وعلى شاكلتهم وهو مستند في علمه وما يعضيه فحدث هناك ولا حرج. انظر الى القدرة لما دالت لهم دولة العلم أيام المأمون ماذا جرى منهم مع من لم يفل بمشربهم ولم يستجب لدعوتهم، فقد ضربت أمة واهينوا وسجنوا الاعوام وأوذوا مما دونه التاريخ واحصاه على هؤلاء المعصيين، وكان نقطة سوداء في تاريخ حياتهم، وأن كانوا يزعمون مقاومة الحشو والجود، ونزول الأذهان بعلوم الأوائل مما أخذوا بتعريبه، وجهدوا في نشره، إلا أن الغلو كان رائدهم، والبطش قائدهم، ولكن هي السكره، التي يذهب معها صحيح الفكرة (اعني سكرة الدولة والغلبة، والسيطرة والقوة) فما من دولة

الا ونقم عليها شيء من ذلك - كما يدرية من سبر اخبار الدول وفلسفة حياتهم ، ومظهر آرائهم وآمالهم

وكذلك قل عن الفتنة التي فر من اجلها امام الحرمين من العراق الى الحجاز حينما دالت دولة الحنفية ، وثارت عصيتهم على الشافعية والاشعرية . قال الناج السبكي في طبقاته ^(١) في ترجمة الامام ابي سهل الشافعي : انه لما بلغ من سمو المقام ان ارسل اليه السلطان الخلع وظهر له القبول عند الخاص والعام ، حسده الاكابر وخاصموه ، فكان يخصمهم ويتسلط عليهم (قال) فبدأ له خصوم واستظهروا بالسلطان عليه وعلى اصحابه (قال) وصارت الاشعرية مقصودين بالاهانة والمنع عن الوعظ والتدريس ، وعزلوا من خطابة الجامع - (قال) وتبع من الحنفية طائفة اشربوا في قلوبهم الاعتزال والتشيع ، فخلوا الى اولى الامر الازراء بمذهب الشافعي عموما ، وبلاشعرية خصوصا - (قال) وهذه هي الفتنة التي طار شررها ، وطال ضررها ، وعظم خطبها ، وقام في سب اهل السنة خطيبها ، فان هذا الامر ادى الى التصريح باعن اهل السنة في الجمع ، وتوظيف سبهم على المنابر ، وصار لابي الحسن الاشعري بها اسوة بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه ، واستعل اولئك في الجامع ، فقام ابو سهل في نصر السنة فياما مؤزرا ، وتردد الى المعسكر في ذلك ولم يند ، وجاء الامر من قبل السلطان (طغرلبك) بالقبض على الرئيس الفراتي ، والاسناد ابي القاسم

(١) في ترجمة محمد بن هبة الله بن محمد بن الحسين الامام الكبير ابو سهل .

القشيري ، إمام الحرمين ، وأبي سهل ابن الموفقي ، ونقيهم ومنهمهم عن المحافل . وكان أبو سهل غائباً في بعض النواحي ، فلما قرأ الكتاب بنقيهم اغرى بهم الغافة والأوباش ، فاخذوا بالاستناد إلى القاسم القشيري والفرازي مجرونيهما ويستخفون بهما ، وحسبوا بالقيندر . وبقي في السجن منفردين أكثر من شهر (وأما إمام الحرمين فإنه كان أحس بالامر فاخفى وخرج على طريق كرمان إلى الحجاز)

وفي شرح الاقناع^(١) قال ابن عفيل : رأيت الناس لا يصممهم من الظلم إلا العجز ، ولا أقول العوام بل العلماء - كانت أبدي الحنابلة مبسوطة في أيام ابن يونس ، فكانوا يستطيرون بالبغي على أصحاب الشافعي في الفروع حتى ما يكفونهم من الجهر بالسملة والقنوت - وهي مسألة اجتهادية - فلما جاءت أيام النظام ، ومات ابن يونس وزالت شوكة الحنابلة ، استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة ، فاستمدوا بالسجن ، وآذوا العوام بالسمايات والفقهاء بالنبد بالتجسيم ، (قال) فتدبر أمر الفريقين ، فإذا بهم لم نعمل فيهم آداب العلم ، وهل هذه الافعال الاجناد يصلون في دولتهم ، ولزموا المساجد في بطالتهم ، اهـ

ولد لنا من القصص في عجائب ما روى التاريخ من التعصب ما لا يسعنا إلا امساك القلم عن نسره إبقاء على هذه البقية الباقية ، وفي الإشارة ما ينبغي عن السلام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله

وكل ذلك من الفرق الذي نهى عنه الدين ، لما يستنبه من الأرزاء التي نعمل في أساسه المنيح ، ويكني ما جنت وتجيح الأمة من ويلاته

الى هذا الحين ، حتى فشلت وذهب ريحها امام اعدائها الكافرين ،
والمستعان بالله

(درء وهم واشتباه)

يقول بعضهم : ان مسلما روى عن ابن عباس انه قال في نجدة الحروري :
لولا ان اردته عن نفي يفع فيه ما كتبت اليه ولا نعمة عين : قال النووي :
كان ابن عباس بكرهه لبدعته وهي كونه من الخوارج
والجواب انه لا يلزم من كراهة الفرد كراهة المجموع ، والا لما
خرج لثقاتهم وعلمائهم الشيخان وغيرهما ، وهل يؤخذ الجمع بجريرة الفرد ؟
على ان نجدة ليس من رجال الرواية عند المحدثين ، فقد ضعفه الذهبي في
ميزان الاعتدال وقال عنه : ذكر في الضعفاء للجوزجاني ، على ان الحال
وصل اليه في قومه أن يختلفوا عليه وينزوه بالكفر كما تراه في كتاب
الفرق للامام أبي منصور البغدادى ، والممل والنحل للشهرستاني وغيرهما ،
فلا نعمة عين له - كما قال ابن عباس - ولو كان يكره كل خارجي لبدعته
لما أخرج لأبائهم أئمة السنة في الصحاح والمسانيد ، ويكفي ان الامام
مالك سارضى الله عنه عدم من يرى رأيهم كما رواه الامام المبرد في كامله ^(١)
ومن عزا لك ما بآثره ، وأراك مصدرة ، فقد أوقفك من المسالك على
الصراط المستقيم

ومن الغريب أن يستدل بعضهم على معاداة المبدعين بأمر النبي
صلى الله عليه وسلم بهجر الثلاثة الذين خلفوا ، ورفض تكليمهم حتى

تيب عليهم ، مع انه لا تناسب بين دليله والدعوى بوجه ما - لأن البحث في الرواة المجتهدين الثقات المتينين الذين ما نبذ السلف مرويتهم لرأي رأوه ، أو مذهب اتحلوه ، فهل كان المخلفون كذلك ؟ وما المناسبة بين قوم هجرهم النبي صلى الله عليه وسلم لذنوب محقق اعترفوا به حتى تيب عليهم - وقوم لا يرون مأم عليه الا طاعة وعقداً صحيحاً يدان الله به ، وتعال النجاة والزلفى بسببه ، فالانصاف يا اولي الالباب الانصاف ، وحذار من الجري وراء التعصب والاعتساف

غريب امر المتعصبين ، والغلاة الجافين ، تراهم سراعاً الى التكفير والتضليل ، والتفسيق والتبديع ، وان كان عند التحقيق لاثري شيء من ذلك الا مادعاه اليه الحسد ، او حمل عليه الجود وضعف العلم ، وجهل مشرب البخاري ومسلم ، واصحاب المسانيد والسنن هداة الأمة ، ولا قوة الا بالله

(ثمرة الفرق بالمخالفين)

قال بعض علماء الاجتماع : يتخلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية . وهذا الاختلاف طبعي في الناس ، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا ، ومن عادة صاحب كل فكر ان يحب تكثير سواد القائلين بفكره ، ويعتمد انه يعمل صالحاً ، ويسدي معروفاً ، وينتقد من جهالة ، ويزع عن ضلالة ، ومن العدل ان لا يكون الاختلاف داعياً للتنازع ما دام صاحب الفكر يعتقد ما يدعوه اليه ، ولو كان على خطأ في تغييره ، لان الاعتقاد في شيء اثر الاخلاص ، والمخلص في فكر ما اذا اخلص فيه يناقش بالحسني ، ليتقلب عليه بالبرهان ، لا بالطمع

واغلاظ القول وهجر الكلام ، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافقه على فكره ريثما يتبدى الى ما يراه صوابا ، وراه غيره خطأ ، او يقرب منه ، وفي ذلك من امثال الاوامر الربانية ، والفوائد الاجتماعية ، ما لا يحصى . فان اهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة الا اذا قل تعاديتهم ، واتقمت على الخير كائنتهم ، وتناصفوا وتعاطفوا ، فكيف تريد مني ان اكون شريكك ، ولا تعاملني معاملة الكفو على قدم المساواة .
دع مخالفتك . ان كنت تحب الحق . يصرح بما يعتقد ، فاما ان يقنعك ، واما ان تقنعه ، ولا تعامله بالقسر ، فاقط اتشرف فكر بالعنف ، او تفاهم قوم بالطيش والرعونة . من خرج في معاملة مخالفة عن حد التي هي أحسن ، يخرجه فبخرجه عن الادب ويحوجه اليه . لان ذلك من طبع البشر مهما ثققت أخلافهم ، وحلت في الآداب مراتبهم . وبعد فان اختلاف الآراء من سنن هذا الكون ، وهو من أهم العوامل في رقي البشر ، والادب مع من بقول فكره باللطف قاعدة لا يجب التخلف عنها في كل مجتمع . والتعادي على المنازع الدينية وغيرها من شأن الجاهلين لا العالمين ، والمؤوسين لا المعتدلين اه مع تلخيص وزيادة ،
ولا يخفى ان الاصل في هذا الباب قوله تعالى « ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن » وقوله سبحانه « وقولوا للناس حسنا » وقوله جل ذكره : (يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ، ولا تلهزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ، بئس الاسم الفسوق بعد الايمان ، ومن لم ينس فاولئك هم الظالمون) ولا تنس ما أسلفنا عن السلف في تفسيرها .

(حملة الاعلام المحققين على المنقبة المكفرين)

لما استفحل الرمي بالتكفير والتضليل لخيار العلماء في منتصف فرون
الألف الاولى من الهجرة ضجت عقلاء الفقهاء ، وصوبت سهام الردود
في وجوه زاعمي ذلك ، حتى قالت الحنفية (عليهم الرحمة) ما عنده : لو أمكن
أن يكفر المرء في أمر من تسعة وأسمين وجهها ، ومن وجه واحد لا يكفر
يرجع عدم التكفير على التكفير لخطره في الدين

ولم يشتد الرمي بالتكفير والارهاق لاجله ، والارحاف به ، في
عصر من العصور مثل القرن الثامن للهجرة . ومن سبر تاريخ الحافظ ابن حجر
المسعى (بالدرر السكينة في أعيان المائة الثانية) أخذ من ذلك المقيم المقعد ،
اذ يرى أن العالم الجليل الذي هو زينة عصره ، وناج دهره ، كان لا يأمن
على نفسه من الادك عليه ، والسماية به ، فجاء بكفره ويحل دمه ، حتى
صار يخشى على نفسه من أخذت منه السن ، واقعد الهرم ، وأفاجته
الشيخوخة ، ولا من راحم أو منصف - كما نقرأ ذلك في ترجمة علاء الدين
الطارق نعيم الدين النوروي ، وأنه مع زملائه ، وكونه صار جالس بيته ،
يتأبط دائماً وثيقة أحد العضاة بصحة إيمانه وبرائه من كل ما يكفره ،
ولقد أريفت دماء محرمة ، وعذبت أبرياء بالسجون والنفي والاهانات
باسم الدين ، وروعت شيوخ وشبان أعواما وسنين ، حتى عجز لسان حالها
وفالها بالدعاء إلى فاطر الأرض والسماوات ، بكشف هذه الغم والظلمات ،
ولم يزل سبحانه يمل لها ويستدرجها في غيها ، ولم تحسب للابام ما خفى لها
في طيها ، إلى أن امتلأ أناؤها ، وحن حصدها وافناؤها ، فأخذها الله

وهي ظالمة جائرة ، ودارت على دولتها الدائرة ، ومحق الله فضله تلك الدولة
المجنونة الجاهلة ، وأورثها للدولة الصالحة العاقلة ، فأمنت الناس على انفسها
ودمائها ، وذهبت عصبة الجود بزبدتها وغنائها ، سيقول بعض الناس ممن
نفره القشور ، ولم تقف مداركه على لباب روح العصور : ان تلك الدماء
المراقة ، والارواح المهددة ، لم يحكم عليها الا بالبينه والشهود ، التي بمنلها
تقام الحدود ، وهل بعد ذلك من ملام أو جحود ، يقول ويجهل أو يتجاهل
ان النعصب يحمل على الاخذ بالظنة ، أو الايقاع بالشبهة ، وان المتطوعة
بالشهادة قد يحملهم على اختلاقها ظن الاجر بنصرة الدين ، بقتل هؤلاء
المساكين ، لاسيما اذا دفعوا بنشويق المتصولين والمتفقين^(١) ، والحشوية
البكائين ، احتبالا وقنصا للمغنايين ، ولقد استفيض عن كثير من هؤلاء
الضالين المضايين ، الاغراء بقتل الداعين الى الكتاب والسنة والمجاهدين
في اصلاح العالمين ، على ان قاعدة المحققين هي عدم البت في أمر
تاريخي الا بعد تعرفه من اطرافه ، ومراجعة عدة اسفار الوقوف على
كنهه وحقيقته ، والاشراف على غثه وسمينه ، ووزنه بميزان العقول
السليمة ، والقواعد الاجتماعية المعقولة - كما أشار اليه الامام ابن خلدون
في مقدمته

نحن لم نصم أعمال أولئك بالظلم والجور والبغي الا لما فضح نبذاً منها
الامام زين الدين ابن الوردي الشير صاحب البهجة ، واللامية ، والديوان ،
والمفاتيح ، فقد شفى بالحقيقة الأوام ، وأوضح عن مكر أولئك بالتمويه

(١) المتمعن كلتمسكن مدعي الفقراي التصوف وليس من أهله

والايهام، في مفالة بديعة أنشأها في القاضي الرباعي المالكي^(١) سماها (الخرقة
للخرقة) ولا بأس بنقل جمل منها تأييد لما فأناه ، قال رضي الله عنه :

« أما بعد حمد الله الذي لا يحمد على المكاره سواه ، والصلاة والسلام
على نبيه محمد الذي خاف مقام ربه وعصم من اتباع هواه ، وعلى آله
وصحبه الذين بذل كل منهم في صون الامة قواه ، وسامت صدورهم من
فساد النيات وانما لكل امرئ ماواه ، فان نصيحة أولي الامر تلزم ،
والتنبيه على مصالح العباد قبل حلول الفساد أحزم ، والمنكلم لله تعالى مأجور ،
والظالم ممفوت مهجور ، وتحسين الكلام لدفع الضرر عن الاسلام عبادة ،
والنثر والنظم المذنب عن أهل الاسلام من باب الحسنى وزيادة ، وجرحة
الحاكم الاعراض بالاعراض صعبة ، اذ نص الحديث النبوي ان حرمة
المسلم أعظم من حرمة الكعبة ، ومخرق خرقته مذموم ، ولحم العلماء مسموم ،
« وهذه رسالة » أخلفت فيها النبي ، وفصدت بها النصيحة للرعاة والرعية ،
أودعتها من جوهر فكري كل ثمن ، وناديت بها على هزيل ظلم أبناء
جنسي مناداة اللحم السمين ، لكن جنتها خفس القول اذ لست من أهله ،
وخلدتها في ديوان الدهر شاهدة على المسيء بفعله ، ورجوت بها الثواب ،
نصرة للمظلوم ، وغيره على حملة العلوم ، وسميتها : (الخرقة للخرقة) فقلت :
اعلموا يا ولاية الامر ، وباذوي الكرم العمر ، أبفاكم الله بمصر^(٢) للأمة ،

(١) راجعها في ص ١٩٠ من المجموعة الادبية التي طبعت في مطبعة الطوائف عام

١٣٠٠ ، مشتملة على لامية العرب وشرحها وشرح المقصورة الدريدية ، وديوان ابن

الوردي ، وديوان الحشاش ورسائله

(٢) كانت مصر في عهد المؤلف وهو القرن الثامن عاصمة دولة المماليك

ووفقكم لدفع الاصر وبراءة الذمة ، ان حلب قد نزلت للزبدة، ووقعت
من ولاية التاجر الرباعي في خسر وشدة، قاض سباب الهجوع ، وسكب
الدموع ، واخاف السرب ، وكدر الشرب ، بجرأته التي طمت وطمت ،
وعاميته التي عمت وغطت ، وفتنته التي بلغت الفراق ، وأسهرت ألف
راق ، ووقاحتها التي أدهشت الالباب ، وأخافت النطف في الاصلاب ،
فكم لطح من زاهد ، وكم أسقط من شاهد ، وكم رعب برياء ، وكم قرب
جريا ، وكم سعى في تكفير سليم ، وكم عاقب بعذاب أليم ، وكم قلب ذائب ،
بناثة توسط بها عند النائب ، فامتنت الامراء عن الشفاعة ، وظنوا هم
والنائب ان هذا امتثال لأمر الشرع وطاعة ،

يا حامل النائب في حكمه ان يقتل النفس التي حرمت
غششته والله في دينه بشراك بالنار التي أضرمت

(الى ان قال الزين ابن الوردي) ثم انه فسق مفتيا في الدين ، وفضح
خطييا على رؤوس المسلمين ، (ثم قال) يجب اثبات الردة والكفر ، كحج
الدنانير الصفر ،

حاكم يصدر منه خلف كل الناس حفر
يتمنى كفر شخص والرضا بالكفر كفر

(ثم قال) اذا وقع عنده عالم فقد وقع بين مخالب الاسود ، وأزباب
الافاعي السود :

ادركوا العلم وصوروا أهله من جهول حاد عن تحيله
انما يعرف قدر العلم من سهرت عيناه في تمصيله

(ثم قال) ما أقدره على السفير ، وما أسهل عليه النفسيق والتكفير ، كم
دعى الى بابل فما ارتاح الى الباب ، ونراه حيران لعدم الرقة فاذا قيل له
فلان قد كفر طاب ، يحبس على الردة بمجرد الدعوى ، ويقوى شوكته
على أهل التقوى ، قد ذلل الفتهاء والاخبار ، وجرأ عليهم السفهاء والاخبار
يحبس في الردة من شاء بغير شاهد
لا كان من قاض حكي الا فقاع جدّ بادر

أراح الله من تعرضه ، وصان عراض الاعراض عن تعرضه ، يقصد
بذلك أهل الدين ، والقراء المجودين ،

جرحت الابرء فأنت قاض على الاعراض بالاغراض ضاري
ألم تعلم بأن الله عدل « ويعلم ماجرحتم بالنهار »
هذا بعض ماجاء في رسالة الامام ابن الوردي التي هي أشبه بمقامة
بديعية ، وكلها حقائق صادقة ناطقة بما كان عليه تعصب قضاة ذلك الوقت
ولا سيما المالكية منهم . ولقد كان قضاة المذاهب يحلون الامر في التعزير
والتأديب الى القاضي المالكي لما اشتهر في الفقه المالكي من مضاعفة
النكال ، وشدة التأديب في باب التعزير ، اذ بسط للقاضي يده فيه بسطا
لم يوجد في مذهب غيره ، فلذا كان محبو الانتقام والتشفي ، يعمدون
الى احالة القضية الى القاضي المالكي لما يماون ماوراء قضائه . مما فصل
بعضه الامام ابن الوردي كما قرأت . على ان الامر في التعصب لم يقف
عند القاضي المالكي وحده ، لتعصب منده ، وانما كان هو الاقوى تعصبا ،
والاشد تصلبا ، والا فان مظهر ذلك العصر كان التعصب لجميعهم ، فقد
حكي الشيخ الشعراني رحمه الله تعالى في مقدمته طبقاته الكبرى المسماة

بإواقع الأنوار مما مثاله : « وقد أخبرني شيخنا الشيخ أمين الدين إمام جوامع الغمري بمصر المحروسة أن شخصاً وقع في عبارة موهمة للتكفير ، فأفتى علماء مصر بتكفيره ، فلما أرادوا قتله قال السلطان جقمق : هل بقي أحد من العلماء لم يحضر ، فقالوا نعم الشيخ جلال الدين المحلي شارح المنهاج ، فأرسل وراءه فحضر ، فوجد الرجل في الحديد بين يدي السلطان ، فقال الشيخ : ما لهذا ، قالوا : كفر ، فقال : ما مستند من أفتى بتكفيره ، فبادر الشيخ صالح البقعي من مشاهير الشافعية - وقال قد أفتى والذي شيخ الإسلام الشيخ سراج الدين في مثل ذلك بالتكفير ، فقال الشيخ جلال الدين رضي الله عنه : يا ولدي أريد أن تقتل رجلاً مسلماً موحداً يحب الله ورسوله بفتوى أبيك ، حلوا عنه الحديد ، فجردوه وأخذوه الشيخ جلال الدين بيده وخرج والسلطان ينظر ، فما تجرأ أحد بأن يمه رضي الله تعالى عنه ، وقد عند الشعراني من الأعلام الذين أكفرهم الجامدون المتمصبون ما يقرب من الثلاثين (فمنهم) القاضي عياض أنه يهودي لملازمته بينه للتأليف نهار السبت وذكر أن المهدي قتله (ومنهم) الإمام الغزالي كفره قضاة المغرب ، وأحرقوا كتبه ، (ومنهم) التاج السبكي رموه بالكفر مراراً وسجن أربعة أشهر^(١) ، وكل هذا إنما كان بزعم المتعصبين بشهادات وأفضة وفماوي ، ولما سكن سرعان ما فضحهم التاريخ ، وكشف عوارهم كما حكاه الشعراني وغيره ، والحمد لله الذي جعل الباطل زهوقاً وهكذا يمر بتواريخ تلك القرون ما لا يحصى من حوادث من أقيمت عليهم الفتن ، واتهموا بما اتهموا به ، مع أن الحدود تدرأ بالشبهات ، ونعني

(١) ذكر السبكي محنته هذه في آخر منظومته في الفقه ، عندي السكراة الأخيرة منها

بالحدود مانص عليه في الكتاب العزيز والسنة الفراء ، فاذا كانت في تلك المكانة وقد شرع فيها محاولة درعها بالسبببات ، فكيف بحدود لا سند لها الا بالاجتهاد ، ولبس لها أصل قاطع ، ولا نص محكم ، فلا ريب انها أولى بالدرء ، وأجدر بالدفع ، ولا يدري المرء ما الذي حملهم على نسبان هذه الموعظة حتى عكسوا القضية ، وأعجبوا يكبرون الصغير ، ويعظمون الحقير ، ويهولون الامور ، ويدعون بالويل والثبور ، مما لا يقوهون بعشره للمنكرات المجمع عليها ، والكبار التي يجاهر بها ، فلا حول ولا قوة الا بالله

ولما تشددت الفضاة المالكية في هذا الباب ، اصبحوا هدفالا ولي الالباب ، حتى قال الامام ابن الوردي في ذلك القاضي المتقدم الرباحي : ان المالكية بدمشق كتبوا اليه ياه غلوب ، لقد بنضت ، نذهب مالك الى القلوب ، ونقطعت المذاهب الاربعة عليه بالخطا ، وزالت بهجته عند الناس وانكشف الغطاء ، الخ . والسبب في ذلك ما ابتدعه الملك الظاهر برقوق من توافيف قضاة اربعة على المذاهب الاربعة مما لم يعهد قبله في دولة من الدول ، حتى نشأ من ذلك مائتة عليه الأعلام ، وعدوه من التفرقة في الاسلام ، قال الباج السبكي في طبقاته (١) في ترجمة القاضي القضاة بالديار المصرية تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الاعز الشافعي المتوفى سنة ٥٦٦ مامثاله : وفي أيامه جدد الملك الظاهر القضاء الثلاثة في الماهره ، ثم تبعها دمشق وكان الامر متممضا للشافعية فلا يعرف ان غيرهم حكم في الديار المصرية منذ وليها أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي في سنة ٢٨٤ الى زمان

الظاهر إلا أن يكون نائب يستنيبه بمض قضاء الشافعية في جزئية خاصة ، وكذا دمشق لم يلبها بعد أي زرة المشار اليه الا شافعي غير التلاشاعوني التركي ، الذي وليها يويحات وأراد أن يحدد في جامع بني أمية اماما حنفيا ، فأغلق أهل دمشق الجامع وعزل القاضي ^(١) (قال السبكي) واستمر جامع بني أمية في يد الشافعية — كما كان في زمن الشافعي رضي الله عنه (قال) ولم يكن يلي قضاء الشام والخطابة والامامة بجامع بني أمية الا من يكون على مذهب الازاعي الى ان انتشر مذهب الشافعي ، فصار لا يلي ذلك الا الشافعية (ثم قال السبكي) وقد حكى ان الملك الظاهر رؤي في النوم فقيل : ما فعل الله بك ، قال عذبني عذابا شديداً بجعل القضاة أربعة ، وقال فرقت كلمة المسلمين « اه ولا يخفى على ذي بصيرة ما حصل من تفرق الكلمة ، وتعدد الامراء ، واضطراب الآراء ، وقد قال أبو شامة لما حكى ضم القضاة ، انه ما يعتقد ان هذا وقع قط : قال السبكي : وصدق فلم يقع هذا في وقت من الاوقات ، (قال) وبه حصلت تعصبات المذاهب ، والفتن بين الفقهاء : فانه يؤيد ما قدمناه من اتخاذ هذه آلة للفتن والتشفي من المخالفين ، حتى أدال الله من تلك الدولة للسلطان سليم خان فاسخ كل ذلك ، وفصر الامر على قاض حنفي واحد ، ولا ريب ان هذا كان من النعم الكبيرة ، اذ قعت به فتن خطيرة ، وحسمت به

(١) تأمل هذا التعصب واسترحم وحوقل أين غاب عنهم فضل سائر الأئمة المتبعين الأربعة وغيرهم وكيف نسوا ان الناس عيال عليهم تستمد من بركة فقههم واستنباطهم وتأصيلهم وتقريرهم ؟ ما أجد قوما يزعمون انهم تعبدوا بمذهب واحد أو اتباع امام واحد ، أو ما علموا ان كلامهم من رسول الله ﷺ ، وان الله تعالى انما يهدي الناس بشريعة الحكيم ، ويهدي نبيه المهتموم

شُرور وفيرة ، نعم لم يزل في الامر حاجة الى الكمال ، وهو سعي أولي
الحل والعقد بعقد مؤتمر علمي من كبار فقهاء المذاهب المعروفة ، وتأليف
مجلة تعتمد من فقه سائر الائمة الاربعة وغيرهم مما فيه رحمة ويسر ، ومشى
مع المصالح والمنافع ، ودفع المضار في أبواب المعاملات ، فبذلك تظهر
محاسن الدين في الاقضية والاحكام ، ويعرف أنه دين المدنية في كل زمان
ومكان الى قيام الساعة وساعة النيام ، وان اليوم الذي يتحقق فيه هذه
الامنية هو أسعد الايام ، والمستعان بالله ذي الجلال والاكرام اهـ

جميع مؤلفات الشيخ جمال الدين القاسمي تطاب من مكتبة المنار
بشارع عبد العزيز بمصر ومن المؤلف بدمشق الشام

- ٣٠٢ (ميزان الجرح والتعديل) منشأ النبز بالابتداع . من شهر الرواية عن المبدعين وقاعدة المحققين في ذلك . رواية البخاري عن المبدعين
- ٤ (آفات الجرح الا بقاطع) قاعدة الرواية عن الفرق في الوجوه التي تعرف بها ثقة الراوي (٥)
- ٦ ابضاح في حكمة الرواية عن المبدعين
- ٧ عقوق الخلف بهجر مذهب السلف
- ٨ رد القول بمعادة المبدعين
- ٩ « » بتفسير
- ١١ (خطر النبز بالفسق ومعناه) . تفسير « ولا تنايزوا بالالقاب (١٢) تقليد مفسقي الخائف للجهل المتأخرين (١٤) قول مسلم فيمن يروى عنه (١٥) حكمة رواية الشيخين عن عدول المهتلة والخوارج والشيعة (١٦)
- ١٩ (جواب شبهة) نفسيق المخالف
- ٢٠ (جواب شبهة أخرى) احتمال النقل عن المبدع قبل ابداعه . سعة معرفة أئمة الحديث بجهلة الرواة (٢١)
- ٢٢ (رفع وهم في عبارة البخاري) في امتناع زائدة عن تحديث المبتدعة . تحديث مقلدي أهل البدع والخلاف (٢٣) تعصب المحدثين على أهل الرأي وعدم الرواية عنهم (٢٤) نفي أهل المذاهب بالحكام على مخالفهم (٢٥) ظهور الحنفية على الشافعية (٢٦) تعصب علماء المذاهب بعضهم على بعض (٢٧)
- ٢٨ (درء وهم واشتباه) ٢٩ (ثمررة الفرق بالمخالفين)
- ٣١ (حالة الاعلام المحققين . على المتفهمة المكفرين) البغي والاعتداء والتكفير (٣٢) ظلم القاضي الراحي وعنه (٣٣-٣٤) الاسراف في تكفير العلماء (٣٥) تكفير القاضي عياض والغزالي والسبكي (٣٦) القضاء في مصر والسام للشافعي على عهد الملك الظاهر (٣٧) جعل السلطان سليم القضاء للحنفية في مصر والشام (٣٨)

مؤلفات الاستاذ الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي ❦

الموجودة في مكتبة المنار بأمانها المذكورة خلا اجرة البريد

- ٢ مجموع أربع رسائل في أصول المذاهب الأربعة مشروحاً
- ٢ تنبيه الطالب الى معرفة الفرض والواجب في الاصول
- ٣ شرح لقطة العجلان للزركشي
- ٢ مذاهب الأعراب وفلاسفة الاسلام في الجن
- ٤ الفتوى في الاسلام
- ٦ ارشاد الخلف الى العمل بخبر البرق . مع فتاوى الاشراف
في العمل بالتفراف
- ٨ دلائل التوحيد .
- ٢ نقد النصائح السكافية .
- ٢ ديوان خطاب .
- ٢ حياة البخاري .
- ١٢ الجرح والتعديل (وهو هذا)

DUE DATE

DUE DATE			

